الاقتصاد الكويتي تكبد خسائر بـ33 مليار دولار بسبب جائحة كورونا والرقم مرشح للارتفاع

راكان الصباح: الحكومة مطالبة بالتدخل السريع لإنقاذ قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة من الانهيار

- إعادة هيكلة «المجموعة الوطنية» لتحسين عملياتها التشغيلية وتعزيز نموها وتوسعها محلياً واقليمياً
- جمال الصبح: أنشطتنا الجديدة تواكب متطلبات السوق المحلي بقطاع المقاولات والتشييد

الشيخ راكان بدر الصباح

جمال الصبح

أعلن رئيس مجلس إدارة شركة المجموعة الوطنية الشيخ راكان بدر الصباح إعادة هيكلة الشركة و طرح خطة واستراتيجية جديدة للنهوض بها ، تستهدف تحسين مستوى كفاءة عملياتها التشغيلية وتعزيز نموها ، وتمكينها من اقتناص فرص والتوسع في آليات عملها ، بغية الاستحواذ على صفقات لمشاريع جديدة محليا واقليميا ، مشيرا الى أن برنامج العمل التنفيذي للخطة الجديدة يرتكز الى محورين رئيسيين أولهما يتضمن إضافة واستحداث أنشطة جديدة من أبرزها تطوير شبكات البنية التحتية والأعمال الالكتروميكانيكية والمقاولات الزراعية وتطوير أخرى قائمة ومنها ادارة وصيانة المرافق والدعاية والاعلان وأعمال المقاولات وتأجير المعدات الثقيلة للمشاريع، وثانيهما زيادة رأس مال الشركة تدريجيا وعلى مدى خمس سنوات مقبلة ليبلغ ١٥ مليون دينارا. وأردف لايخفى علينا جميعاً الخسائر الفادحة التي تكبدها الاقتصاد الكويتي بسبب جائحة كورونا والتي بلغت 33 مليار دولاراً ، والرقم مرشح للارتفاع بسبب الاغلاق المتكرر والتشدد في تطبيق الاجراءات الاحترازية، علاوة على التأثر السلبي الكبير الذي طال قطاع المقاولات والانشاءات محلياً وعالمياً، لافتاً إلى أن هذا التراجع الكبير والتباطؤ الملحوظ في وتيرة النمو الاقتصادي لم يثنيه عن وضع خطة للتوسع محلياً في الوقت الراهن، واقليمياً بعد زوال الجائحة، معربا عن ثقته الكبيرة بالاقتصاد الكويتي ومتانته وقدرته على التعافي السريع، خصوصاً فيما يتعلق بالتشييد والبناء و المشاريع الضخمة مثل مدينة الحرير والمدن السكنية الجديدة والمطار وغيرها المدرجة ضمن رؤية كويت جديدة 2035، والتي سيكون للشركات الوطنية دور في انجازها، وبدلاً من الاغلاق الشامل او الجزئي لأنشطة شركتنا ارتأينا وضع خطة جديدة وهيكلة عملياتنا التشغيلية وتنوعيها عبر تعزيز تواجدنا في السوق الكويتي وتخصيص أفرع للشركة في مناطق حولي والسالمية وشرق لخدماتها المختلفة بمجالات الدعاية والاعلان وتأجير المعدات الثقيلة والأعمال الانشائية والمقاولات الزراعية بالاضافة إلى افتتاح فرع رئيسي لادارة كافة الأنشطة الموزعة على الأفرع وتعزيزها، ودراسة التوسع في تملك كيانات صناعية ووكالات عالمية بالاضافة الى العقود والمناقصات، التي سيتابعها فريقنا المتخصص باستشراف المستقبل ودراسة الفرص الاستثمارية والمدرب على فن ادارة الأزمات مثل « ازمة كورونا » وغيرها، والتعامل معها لتحقيق أعلى ربح وأقل خسارة، مؤكداً أن الارتقاء في أداء الشركة سيمهد الى ادراجها مستقبلاً في سوق الكويت للاوراق المالية .

واختتم الصباح بالتأكيد على الدور الحيوي والمهم الذي تلعبه المشاريع الصغيرة والمتوسطة وحتى المتناهية الصغر في دعم الاقتصاد بشكل عام ، فهي تقدم مفهوماً اقتصادياً تنموياً شاملاً قادراً على تغيير المعادلات الاقتصادية في المجتمعات الأحادية المورد أو مصدر الدخل مثل الكويت، فهي تبدأ بالتجارة، والصناعة، والسياحة، مروراً بالخدمات، والتجزئة، والاتصالات، وصولاً إلى الزراعة، والأمن الغذائي، والثروة الحيوانية، والتكنولوجيا، وغيرها الكثير من المجالات والقطاعات المهمة الأخرى، مناشدا الحكومة بضرورة التدخل السريع والناجع لانعاش قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الكويت والذي يقدر بحسب الدراسات ب500 مليون ديناراً، وانقاذ أصحابها الذين يعانون من شبح الافلاس أو الانكماش، وتعج أروقة المحاكم الكويتية بمئات القضايا الخاصة بهم بسبب الديون والإيجارات المتأخرة عليهم، مضيفا أن أصحاب الأعمال لم يفشلوا بسبب سوء الإدارة أو الفساد، ولكن هناك ظروفا قهرية وإجراءات حكومية تسببت في تراكم الخسائر.

بدوره قال المدير التنفيذي لشركة المجموعة الوطنية المهندس جمال الصبح إن شركة المجموعة الوطنية في خطتها واستراتيجيتها المستقبلية، تركز على استثمار خبراتها التي تتجاوز ال20 عاماً في قطاع الانشاءات والمقاولات، وتطور آليات عملها التشغيلية للتوسع محلياً وفي الشرق الأوسط عبر استحداث أنشطة وتقديم خدمات جديدة تواكب متطلبات سوق المقاولات محلياً، مشيراً الى تحقيق ذلك فعلياً عبر ادراج أنشطة جديدة في مجال الأعمال الكهروميكانيكية والالكتروميكانيك ، والتمديدات الانشائية والبنية التحتية، يشرف عليها ويديرها فريق مدرب على أعلى مستوى ويمتلك سابقة أعمال ثرية في مشاريع رائدة ومتميزة داخل الكويت وخارجها.

نرغب خلال السنوات الخمس المقبلة في مضاعفة أسطول الشركة

بودي: «الجزيرة» أنهت 2020 بالرصيد النقدي ذاته في بداية العام

مروان بودي

قال رئيس مجلس إدارة طيران الجزيرة، مروان بودي، إن الشركة ليست بحاجة لزيادة رأس المال أو المطالبة بالمزيد من حقوق الملكية لدعم تشغيلها.

وأضاف بودي في كلمته خلال مؤتمر المحللين عن عام 2020، «نعتقد أن لدينا أموالاً كافية للمضي قدماً بناءً على الرصيد النقدي الذي لدينا اليوم».

وأوضح بودي أن «الجزيرة» أنهت 2020 بالرصيد النقدي ذاته الذي بدأت العام به، بفضل الطريقة الخلاقة التي أدار بها مجلس الإدارة أعمال الشركة خلال تلك الفترة العصيبة.

وأشار إلى أن «التكليف كان واضحاً جداً بأن الأمر لا يتعلق بالأرباح ولكن بالحفاظ على النقد، وكيفية احتواء ذلك من خلال خطة عمل صارمة للغاية لتقليل إحراق الأموال، بحيث لا تتجاوز المليون دينار في الشهر، وقد تم ذلك بنجاح وبشكل خلاق ونحن فخورون حقاً بموظفينا الذين يمثلون أفضل استثمار لنا».

وبيّن بودي أن «الجزيرة» رصيدها النقدي الـ[illegible]اف لدفع الشركة للأمام خلال العشرين شهراً المُقبلة، مُعبراً عن تفاؤله بأن هذا الوباء سينتهي عاجلاً وليس آجلاً.

وعن تطلعات مجلس إدارة الشركة المستقبلية، قال بودي: «نرغب خلال السنوات الخمسة المقبلة في مضاعفة أسطول (الجزيرة)، إلى جانب مضاعفة عدد الوجهات إضافة إلى الربحية»، موضحاً أن الشركة بدأت عام 2017 و2018 و2019 بـ 7 طائرات وانتهت بـ13 طائرة، أي ضاعفت أسطولها خلال تلك الفترة.

وأضاف: «بدأنا بأرباح تضاعفت أيضاً ووصلت إلى أعلى أرباح في تاريخ الشركة في 2019. كنا نسير في هذا المسار، ولكن عطلنا الوباء قليلاً في 2020 للمضي قدماً، ونعتقد أنه يمكننا فعل الشيء نفسه الآن ونقل شركة الطيران من 17 طائرة في نهاية هذا العام إلى 30 طائرة، والنظر إلى مضاعفة الأرباح خلال تلك الفترة الزمنية».

وتابع بودي: «أعتقد أن مبنى ركاب (الجزيرة) على وشك أن يشهد توسعة أخرى لتلبية خطط النمو لدينا للوصول إلى 30 طائرة، ولهذا وافق مجلس إدارة الشركة على إضافة المزيد من الموارد وسيخصص المزيد من التمويل لتلبية احتياجات تشغيلة».

ولفت إلى أن «الجزيرة» لم تتلق أي دعم حكومي رسمي مثل شركات الطيران على مستوى العالم، «لذلك لم نحصل على أي مدفوعات من الدولة، ولم نعتمد على أي قروض حكومية».

وأضاف: «دعونا لا ننخدع، ستقدّم الحكومات قروضاً ولكنها باهظة الثمن عندما تدخل في التفاصيل الدقيقة لشروط وأحكام تلك القروض، حيث يمكن في المستقبل أن تتحول إلى ملكية مباشرة منافسة للمساهمين الحاليين، ويمكن أن يكون لديهم رسوم واشتراطات باهظة الثمن وما إلى ذلك على المدى الطويل».

وقال بودي: «قررنا كمجلس إدارة تجنب ذلك قدر المستطاع، ونجحنا في عدم الحاجة للحصول على أي تمويل نقدي من حيث القروض، وما إلى ذلك، من الحكومة، ومع ذلك؛ فإن الحكومة دعمت جزءاً من الموظفين الكويتيين العاملين لدى (الجزيرة) وتلقينا بعض المبالغ عن ذلك».

وأوضح أن الحكومة الكويتية قرّرت التنازل عن بعض الرسوم التشغيلية من قبل «الطيران المدني»، بناءً على الانقطاعات في العمل عندما تم إيقاف المطار تماماً، على سبيل المثال، أو أثناء الإغلاق، قائلاً إن «(الجزيرة) ما زالت في مفاوضات مع الحكومة ونأمل أن نتوصل إلى حل قريباً».

وأضاف: «إنهم متقبلون جداً لذلك، خلال الأشهر التي أعقبت يوليو حيث توقفنا عن العمل من منتصف مارس إلى نهاية يوليو الماضيين، وقد تم احتساب ذلك، ولكن لفترة ما بعد ذلك، حتى اليوم أو ما يحدث في المستقبل، يجب احتساب الأسعار والرسوم بالنسب المئوية للطاقة التشغيلية بحسب التشغيل الفعلي في مطار الكويت الدولي».

ولفت إلى أن «الجزيرة» تعمل عن كثب مع الحكومة للحصول على الموافقات المطلوبة؛ ما سيؤدي إلى تقليل التكلفة بشكل كبير.

وقال: «هذا هو الدعم الذي نحصل عليه من الحكومة، ونعتقد أننا كشركة طيران يجب أن نحظى بدعم طويل الأجل، وليس قصير الأجل، من خلال خفض الرسوم على المدى الطويل؛ وهذا ما يؤتي ثماره حقاً لشركة الطيران والعمليات التشغيلية والمساهمين».

كانت الشركة تحولت للخسارة في العام الماضي بقيمة 26.40 مليون دينار، مقابل أرباح عام 2019 البالغة 14.94 مليون دينار.

توزيع 12 فلساً نقداً للسهم

أرباح «شمال الزور» تشهد تراجعاً طفيفاً في 2020

أظهرت البيانات المالية لشركة شمال الزور الأولى للطاقة والمياه تراجع أرباح الشركة في العام الماضي بنحو طفيف نسبته 0.25% على أساس سنوي. بحسب نتائج الشركة على موقع بورصة الكويت، أمس الاثنين، بلغت أرباح العام الماضي 12.27 مليون دينار (40.60 مليون دولار)، مقابل أرباح عام 2019 البالغة 12.30 مليون دينار (40.69 مليون دولار).

وقالت الشركة في بيان للبورصة إن تراجع الأرباح خلال سنوات المقارنة يعود بشكل رئيسي إلى أعمال الصيانة الدورية للمحطة خلال السنة وإلى المقياس السنوي.

وحققت الشركة أرباحاً في الربع الأخير من العام الماضي بقيمة 2.73 مليون دينار، مقابل أرباح بقيمة 2.94 مليون دينار للفترة المماثلة من عام 2019، بتراجع في الأرباح بنسبة 7.3%.

وتراجع إجمالي الإيرادات التشغيلية للشركة في العام الماضي بنحو 0.63%؛ لتصل إلى 51.39 مليون دينار، مقارنة مع 51.07 مليون دينار في العام السابق له.

وبلغ إجمالي حقوق مساهمي الشركة في العام الماضي 40.52 مليون دينار، مقابل 76.62 مليون دينار في عام 2019، بتراجع نسبته 47.1%.

وأوصى مجلس إدارة الشركة في اجتماعه الذي انعقد أمس الأول، بتوزيع أرباح نقدية عن عام 2020 بنسبة 12% من القيمة الاسمية للسهم بواقع 12 فلساً للسهم خاضعة لموافقة عمومية الشركة والجهات المختصة.

كانت أرباح «شمال الزور» ارتفعت 2% في التسعة أشهر الأولى من العام الماضي؛ لتصل إلى 9.55 مليون دينار، مقابل أرباح بنحو 9.36 مليون دينار للفترة المماثلة من عام 2019.

قطاعات السلع الاستهلاكية والصناعة والخدمات المالية في الصدارة من حيث عدد الصفقات

«المركز»: «إس آي جي كومبيبلوك» تقود صفقات الاندماج والاستحواذ الخليجية خلال الربع الرابع من 2020

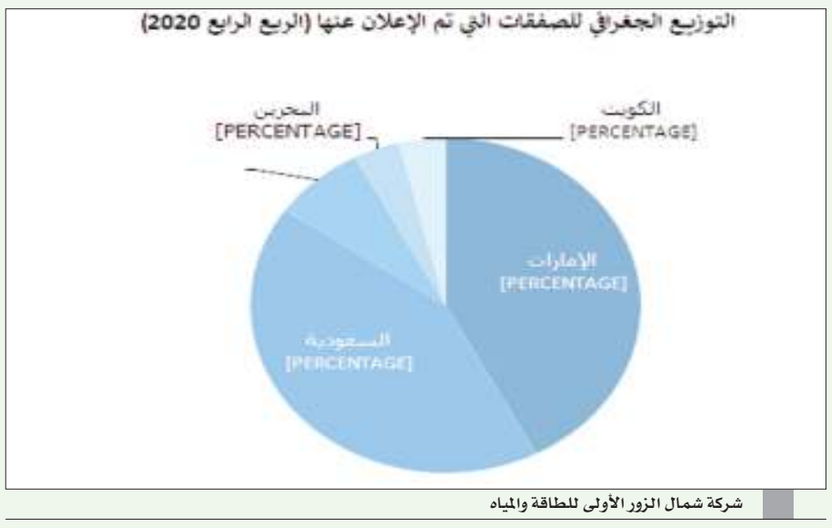

شركة شمال الزور الأولى للطاقة والمياه

ذكر تقرير أصدرته إدارة الخدمات المصرفية الاستثمارية في المركز المالي الكويتي «المركز» مؤخراً أن شركة «إس آي جي كومبيبلوك» (SIG Combibloc) كانت صاحبة أكبر صفقة ضمن صفقات الاندماج والاستحواذ في أسواق دول مجلس التعاون الخليجي خلال الربع الرابع من العام 2020. وأوضح التقرير أن قيمة الصفقة بلغت 571 مليون دولار أمريكي استحوذت بموجبها الشركة السويسرية (theSwiss packaging company) على حصة 50% في إس آي جي كومبيبلوك، والتي تأسست عبر مشروع مشترك مع «مجموعة العبيكان للاستثمار». ومع إتمام الصفقة، تحتفظ «إس آي جي كومبيبلوك» بالملكية الكاملة للمشروع.

وكانت ثاني أكبر الصفقات لصالح مجموعة الخليج للتأمين، التي أعلنت عن توقيع اتفاقية مع شركة «AXA» للاستحواذ على عملياتها التأمينية في منطقة الخليج مقابل مبلغ وقدره 474.8 مليون دولار أمريكي، متضمنة حصة مجموعة «يوسف بن أحمد كانو» (100%)، «أكسا للتأمين التعاوني» (50%)، و«أكسا الهلال الأخضر للتأمين» (28%).

أما الصفقة الكبرى الثالثة فكانت استحواذ «الشركة الوطنية للتبريد المركزي» على حصة 100% في شركة «السعديات كولينج» وشركة «السعديات لتبريد المناطق» مقابل 262.2 مليون دولار أمريكي. وتمتلك هاتان الشركتان مجتمعتان القدرة على توليد 88 ألف طن مبرد. كما أعلنت «شركة الاتصالات السعودية» عن إبرام اتفاقية مع شركة «ويسترن يونيون» لبيع حصة قدرها 15% في «شركة المدفوعات الرقمية السعودية» المملوكة لها بالكامل، بقيمة إجمالية بلغت 200 مليون دولار أمريكي. وكانت آخر الصفقات لمجموعة «أغذية» التي أعلنت عن تلقيها عرضًا غير ملزم من «الشركة القابضة العامة» (صناعات)، المالك الوحيد لشركة «الفوعة»، يتضمن نقل ملكية غالبية أعمال «الفوعة» إلى «أغذية». وتنص الشروط الرئيسية لدمج «الفوعة» مع مجموعة «أغذية» على أن تتم الصفقة مقابل إصدار أدوات قابلة للتحويل بقيمة 122.5 مليون دولار أمريكي.

معدل نمو نشاط الاندماج والاستحواذ في الخليج

وفقاً لتقرير «المركز»، شهد عدد صفقات الاندماج والاستحواذ التي تمت في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الربع الرابع من 2020 ارتفاعاً بنسبة 200% مقارنة بالربع الرابع من 2019، و57% مقارنة بالربع الثالث من 2020. وسجلت جميع الأسواق، عدا سوقي عُمان وقطر، ارتفاع في عدد الصفقات التي تمت مقارنة بالربع السابق.

كيانات الاستحواذ والشركات المستهدفة

نفذت كيانات الاستحواذ الخليجية معظم الصفقات التي تمت في الربع الرابع من 2020 والربع الثالث من 2020، حيث مثلت 81% من إجمالي عدد الصفقات التي تمت خلال الربع الرابع من 2020، بينما كانت نسبة المستحوذين الأجانب 11%. وتمثل نسبة الـ 8% المتبقية صفقات لم تتوافر فيها معلومات عن الشركات المستحوذة. كما هيمنت كيانات الاستحواذ الخليجية على السوق خلال الربع السابق، حيث مثلت 65% من إجمالي عدد الصفقات التي تمت، بينما بلغت نسبة المستحوذين الأجانب 13%. وكانت نسبة الـ 22% المتبقية لصفقات لم تتوافر فيها معلومات عن الشركات المستحوذة.

وأضاف تقرير «المركز» أن كيانات الاستحواذ الخليجية ركزت على شركات محلية ودولية، وابتعدت عن الشركات الإقليمية، عدا السوق الإماراتي. وخلال الربع الرابع من 2020، أبرمت كيانات الاستحواذ الخليجية ما مجموعه 27 صفقة في أسواقها المحلية، مقارنة بـ 14 صفقة في الربع الثالث من 2020، و10 صفقات تضمنت شركات دولية، بتراجع طفيف عن عدد تلك الصفقات في الربع الثالث من العام×.

واستحوذ المستثمرون من الإمارات والبحرين على 50% و20% من الصفقات الدولية التي تمت بالفعل، يليهم مستثمرو عُمان وقطر والسعودية، الذين استحوذوا على بقية الصفقات. ولم تبرم الكيانات المستحوذة الكويتية أي صفقات خارج البلاد خلال هذا الربع.

×يقصد بالصفقات المحلية قيام المستثمر الخليجي بالاستحواذ على شركة مستهدفة داخل بلده (أي أن يستحوذ كيان كويتي على سبيل المثال على شركة كويتية، وكيان سعودي على شركة سعودية، وهكذا).

المستثمرون الأجانب

وأشار تقرير «المركز» أن مستوى اهتمام المستثمرين الأجانب بالسوق الخليجي ارتفع بنسبة طفيفة خلال الربع الرابع من 2020 مقارنةً بالربع السابق، حيث أبرم مستثمرون أجانب بنجاح أربع صفقات خلال هذا الربع، بينما أبرموا ثلاث صفقات في الربع الثالث من العام. ولا يزال الإجمالي بعيداً عن مستوى الصفقات الذي تم في الربع الرابع من 2019. ويرجع ذلك في المقام الأول إلى حالة عدم اليقين في أسواق دول مجلس التعاون الخليجي جراء انتشار جائحة فيروس كوفيد19- وتأثيرها الأساسي على أسعار النفط. ونظرًا لاعتماد معظم اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي على النفط والغاز الطبيعي، فإن العديد من الكيانات الأجنبية تتردد في الاستثمار في المنطقة من دون الاستناد إلى حقائق ملموسة بشأن اتجاهات صناعة النفط والغاز.

واستمرت الشركات الإماراتية في نيل أكبر قدر من اهتمام المستثمرين الأجانب مقارنة بباقي دول مجلس التعاون الخليجي، إلا أن السوق السعودية دخلت بقوة في مشهد المنافسة في هذا الربع، رغم أنها لم تشهد أي صفقة استحواذ في الربع السابق. ولم تسجل أيٌّ من دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى صفقات مكتملة لكيانات مستحوذة أجنبية طوال هذا الربع. كما لم تسجل الكويت وعُمان وقطر أي صفقة لأجانب خلال الأرباع الثلاثة الماضية.

الصفقات عبر القطاعات

بالإضافة إلى ذلك، نوّه التقرير إلى أن الصفقات التي تمت خلال الربع كانت موزعة على قطاعات متعددة، وهو ما تم رصده في الأرباع السابقة كذلك. وكانت القطاعات التي شهدت أعلى مستوى من النشاط طوال الربع الرابع من العام 2020 هي السلع الاستهلاكية والتعليم والخدمات المالية والصناعة. وشكلت هذه القطاعات الأربعة مجتمعة ما نسبته 55% من إجمالي الصفقات التي تمت طوال الربع. كما كان القطاعان المالي والصناعي من بين القطاعات التي شهدت أعلى قدر من النشاط في الربعين السابقين من 2020.